

زبدة الأصول

[342] بالتعارض، وأنه يجب الأخذ باحدهما تخييراً أو تعييناً. وتنقيح القول في المقام يقتضى البحث هنا في أنه إذا لم ينهض حجة على التعيين ولا على التخيير ودار الأمر بينهما، فهل الأصل هو التعيين أو التخيير، ثم يبحث في المبحث الآتى فيما يستفاد من الأخبار. والكلام هنا في موردين الأول: بناءً على أن الأصل الأولى في تعارض الإماراتين هو التساقط، الثاني بناءً على ما هو المختار من أن الأصل هو التخيير. أما الأول: فقد يقال أن الأصل الثانوي هو التخيير، واستدل له بوجهين. أحدهما: أن الشك في حجية الراجح تعييناً أو حجية المرجوح تخييراً، مسبب عن الشك في اعتبار المزية شرعاً، فتجرى أصالة العدم في السبب ويترتب عليه عدم حجية الراجح تعييناً، وحجية المرجوح تخييراً فلا يجرى في المسبب. وفيه: أن معنى اعتبار المزية شرعاً، دخلها في جعل الشارع الحجية للخبر الراجح تعييناً، وقد مر في مبحث الاستصحاب في الأحكام الوضعية عدم جريان الاستصحاب في أمثال هذه الأمور، لعدم كونها مجعولة شرعاً، وعدم ترتب أثر شرعى عليها لأن ترتب الجعل عليها ترتب عقلي نحو ترتب المقتضى على المقتضى، لا ترتب شرعى. الثاني: أن المفروض حجية كل منهما شأنًا، وإنما الشك في الحجية الفعلية، وعدم حجية المرجوح بهذا معنى مسبب عن الشك، في مانعية المزية فتجرى أصالة عدمها ويترتب عليها الحجية الفعلية. وفيه: أن معنى مانعية الزيادة مانعيتها عن الجعل إذ لا يعقل المنع عن الفعلية من دون أن يؤخذ في مقام الجعل عدمها دخيلاً، لما تقدم من عدم معقولية دخل شئ في مقام الفعلية من دون أن يؤخذ في مقام الجعل فيرد عليه ما أوردناه على سابقه. فالأظهر أن الأصل هو التعيين لما مر في آخر مباحث الاشتغال من أنه الأصل عند دوران الأمر بين التعيين والتخيير في الحجية: للقطع بحجية ما يحتمل تعيينه أما تعييناً أو تخييراً، والشك في حجية الآخر، وقد مر في أول مباحث الظن أن الشك في الحجية ملازم للقطع بعدم الحجية.